

## شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في اطار السياسة الاجتماعية

م.م. مها رحيم سالم\*

### ملخص البحث:

ان هذه الدراسة تستهدف شبكة الحماية الاجتماعية في العراق باعتبارها أحد أوجه الرعاية الاجتماعية التي تهتم بالفئات الضعيفة داخل المجتمع وذلك بعد ازدياد عدد كبير من ظواهر الفقر كالتسول والبطالة وجرائم السرقة وغيرها التي نجمت عن حالة العوز والفاقة والتي أفرزتها الأحداث التي مر بها المجتمع العراقي، والتي جعلت من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، غير قادر على حل تلك المشكلات فكانت الحاجة ملحة الى تبني مفهوم الحماية الاجتماعية، حيث بدأ العمل بتطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١، وذلك على وفق جدول للإعانة الاجتماعية يستند الى حجم الاسرة والذي شمل شرائح اجتماعية جديدة كالعاطل عن العمل والمكفوف واليتيم والقاصر وغيرها من الفئات الضعيفة داخل المجتمع. لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على قانون شبكة الحماية الاجتماعية من خلال توضيح لأهم الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية وتوضيح أهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها هذه الشبكة اذ تهدف الى اشباع الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع كافة ودعم القيم الايجابية في المجتمع التي تضمن الاستقرار الاجتماعي كالقيم الدينية وقيم التكافل والتأكيد على دور الأسرة في تدعيم هذه القيم، فضلا عن سعيها لتمكين الفئات المحتاجة من خلال اتاحة القروض الانتاجية وتطوير أحوالها المعاشية والتعليمية، ومن ثم الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. كما تطرقت لدراسة أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية. حيث بينت أهم الآثار الاجتماعية التي تترتب على تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية ومن أهم هذه الآثار خلق حالة من الاستقرار النفسي والأمن الاجتماعي للعوائل المهددة بسبب انعدام الدخل والقضاء على ظاهرة التسول او التخفيف منها، وتقليل مظاهر التسرب الدراسي نتيجة عمل الأطفال وتركهم المدارس، فضلا عن خلق عمالة مدربة تمتاز بالكفاءة العلمية ومنح قروض صغيرة للعوائل مما يولد دخلا جديدا لهم يكون نواة لمشاريع كبيرة قد تهدف الى خدمة المجتمع وايضا ترسيخ روح المواطنة من خلال ايجاد علاقة مهمة بين المواطن والدولة حيث يشعر المواطن ان الدولة مهتمة به وتسعى الى توفير سبل العيش له وهو بالمقابل يسعى الى خدمة بلده بقدر ما يستطيع.

كما بينت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق شبكة الحماية والتي منها، المساهمة في خلق نشاط اقتصادي جديد يسهم في تنمية الاقتصاد العراقي وذلك من خلال منح القروض لإقامة مشاريع صغيرة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل باستهداف أصحاب الدخول الضعيفة ومحاولة خلق حالة من المساواة بين أفراد المجتمع، كما انها تساهم في التقليل من نسبة البطالة الموجودة في العراق، من خلال تدريب العاطلين عن العمل، كما انها تهيب الكفاءات العلمية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والمشاركة فيها. وتطرقت الدراسة الى مفهوم الامن الانساني موضحة أهم مجالات الأمن الإنساني ذلك ان الشبكة تسعى الى تحقيق نوع من الأمن الاقتصادي لذوي الدخل المحدود ومعدومي الدخل. أذ يعد الامن الاقتصادي أحد مجالات الأمن الإنساني والذي له علاقة وثيقة بحقوق الانسان اذ ان تحقيق الأمن لأفراد المجتمع هو من أهم الحقوق الإنسانية.

أما المبحث الرابع فقد تطرق الى دور السياسة الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر متطرقا الى آليات الحماية الاجتماعية، فضلا عن الاستراتيجية التي اعتمدت من أجل التخفيف من حدة الفقر في العراق.

\* جامعة بغداد / كلية الهندسة / وحدة حقوق الانسان.

وفي نهاية الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تمكن صانعي القرار من تحقيق نتائج أفضل عند تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية.

### المقدمة

تنتشر في المجتمع العراقي اليوم كثير من الظواهر السلبية والمشكلات الاجتماعية كظاهرة الفقر، والبطالة وتفشي ظاهرة الأمية والأمراض وانعدام الخدمات الانمائية مما ساهم في اتساع الفجوة في المجتمع العراقي والذي ادى الى تفاقم عدد الفقراء والمحتاجين والنساء المعيلات لأسرهن، فضلا عن اعتماد غالبية الأسر الفقيرة على عمل أطفالهم، كما اتسعت ظاهرة التسول بشكل كبير وغيرها من الظواهر السلبية التي أصبحت تهدد الأمن الانساني في المجتمع العراقي.

ان ظاهرة الفقر، هي من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تعاني منها أغلب دول العالم فهي، تنتشر في الدول المتقدمة والنامية على السواء. ومن المعروف ان أمن الإنسان هو جوهر الحق في التنمية، وليس ثمة تنمية بدون بيئة مؤاتية تتميز بالاستقرار وتخضع لقوانين نافذة وعادلة، وحكم رشيد، وفرص متساوية، ومشاركة حقيقية، لذا يمكن النظر الى تهديد البيئة المجتمعية بوصفها انتهاكا فظا لأمن الإنسان بكل ما يتضمنه من عناصر، فهو يحرم الإنسان من حقه في الأمن والخصوصية، وفي السكن مكانا وملكية، ونسيج علاقات اجتماعية، وتاريخا من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماء للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات.

ان الظروف التي مر بها المجتمع العراقي، والتي أعقبت الاحتلال عام ٢٠٠٣، بقدر ما عمقت وعقدت مشكلات كانت قائمة، فأنها في الوقت نفسه، خلقت مشكلات جديدة لا تقل خطورة وتعقيدا، أذ الى جانب تدهور الأمن، فيعد الانهيار المؤسسي الشامل الذي شهده المجتمع العراقي، فرضت البطالة على الأف العراقيين واتسعت دائرة الفقر لتشمل الأفا جديدة من العراقيين، الى جانب الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي وبالنظام الصحي، والشلل الذي أصاب وظائف شبكات الأمان الاجتماعي، وتوقف النظام الاقتصادي، تلك الأزمات فرضت تكاليف باهضة وفورية على التنمية البشرية، وبات فقدان الحياة والإصابات والإعاقة والتهميش القسري كلها من النتائج المباشرة، أما النتائج غير المباشرة فتشمل تفكك الخدمات الصحية والتعليمية، وانهيار منظومات الرعاية، والضغوط والصدمات النفسية. (١)

وتؤكد الدراسات ارتفاع مستوى الفقر والبطالة في المجتمع العراقي، حيث أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، ان نسبة الفقر في العراق بلغت (٢٣%) من مجموع السكان البالغ (٣٠) مليون نسمة، أي ما يقارب (٧) سبعة ملايين فقير. وعلى الرغم من ان العراق بلد غني بالموارد النفطية، فأن الدخل فيه يعد متدنيا مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة، وهذا مؤشر يهدد بناء الاسرة وتماسكها، أذ ان الفقر يعد احد العوامل الأساسية لتهديد بناء الأسرة وتصدعها مما يؤدي الى ظهور عدد من الظواهر السلبية في المجتمع، كالتسول والسرقه والعمل المبكر للأطفال والانخراط في الأعمال الاجرامية وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى.

كما اظهرت الدراسة أن نسبة الفقر تركزت في الريف بدرجة أعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما (٣٩%) و(١٦%) على التوالي، كما تم ولأول مرة في العراق تقدير خط الفقر وذلك بالاعتماد على مؤشرات الفقر والذي بلغ (٧٦٨٩٦) دينا للفرد الواحد في الشهر. وأظهرت أن نسبة البطالة بلغت في الريف (١١%) وفي الحضر بلغت (١٢%).

هذا وبحسب دراسة أجرتها الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية، وجد أن الدخل الفردي هبط بنسبة تقارب ٥٠% منذ عام ٢٠٠١، بالرغم من ان بعض الانتعاش لم يبلغ سوى (٧٦٠) دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤، مما يضع العراق في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض، وبحسب عمليات المسح التي أجريت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مؤخرا " يعتمد ربع السكان تقريبا " الى حد كبير على الحصص الغذائية التي توزع في البطاقة التموينية. (٢)

وتشير الاحصائيات الى ارتفاع وفيات الأمهات بنسبة تقارب (٣) أضعاف عما كانت عليه في فترة التسعينات (فترة الحصار)، كما تشير الى ان سوء التغذية عند الأطفال كان على مستوى أعلى من معدل

البلدان ذات الدخل المتوسط من الفئة المتدنية (١٣% مقابل ٩%)، كذلك تدل الإحصائيات على ان الأمية مرتفعة وانها أعلى مما هي عليه في بلدان مجاورة كسوريا والأردن بمقدار يتراوح ١٥ و ٢٠ نقطة مئوية. أما معدلات التسجيل المدرسي فهي أدنى مما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك فروق كبيرة ومتزايدة بين الجنسين وبالأخص في المناطق الريفية حيث يصل عدد البنات غير المسجلات في المدارس الابتدائية الى ثلث هذه الفئة من السكان. (٣) وهذه بمجموعها تشكل مؤشرات واضحة وخطيرة لظاهرة الفقر في العراق.

مما تقدم ذكره نجد أن هناك فئات معرضة بصورة خاصة لمخاطر الفقر والعزلة الاجتماعية وغير ذلك من المصاعب، فالنساء المعيلات لأسرهن والمسنون العاجزون والرجال العاطلون عن العمل العاجزون عن أعالة عائلاتهم كلهم من الفئات المعرضة للمخاطر وتهديد أمنهم الإنساني. مما يجعل الحاجة ملحة الى تبني مفهوم الحماية الاجتماعية، بجانب اتخاذ إجراءات وتدابير تشريعية تساعد في الحد من الفقر في العراق.

من هذا المنطلق نجد من الضروري البحث في موضوع شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق وذلك لتسليط الضوء على دور السياسة الاجتماعية في العراق في الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي، ذلك أن شبكة الحماية الاجتماعية هي آلية من آليات الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة والضعيفة في المجتمع، وهي جزء من السياسة الاجتماعية والمتمثلة بالرعاية الاجتماعية.

لذا تكوّن هذا البحث من أربعة مباحث، تناول المبحث الأول، تعريفاً لمفاهيم الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول شبكة الحماية الاجتماعية في العراق حيث تطرق الى الفئات المشمولة بنظام شبكة الحماية الاجتماعية، وأهداف شبكة الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية، بينما تناول المبحث الثالث، مفهوم الأمن الإنساني ومجالاته، فضلاً عن العلاقة ما بين مفهوم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، في حين تناول المبحث الرابع السياسة الاجتماعية ودورها في التخفيف من حدة الفقر، وفي نهاية البحث تم التوصل الى بعض التوصيات التي قد تمكن صانعي القرار من الاسترشاد بها في وضع السياسات الملائمة،

### مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث بدراسة شبكة الحماية الاجتماعية في العراق بعدّها احدى الآليات التي تساعد في التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، فضلاً عن انها تمثل أحد أوجه الأمن الإنساني باعتبارها تسد أو تحقق جزءاً من الأمن الاقتصادي للفرد وبالأخص للفئات التي تعاني من نقص أو عجز في قدراتها، اذ يعد الفقر احدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وبشدة، والتي تحتاج الى تطبيق قانون شبكة الحماية الاجتماعية بكونها نوعاً من أنواع الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للأفراد الذين يقع دخلهم تحت مستوى خط الفقر ومن ثم يعجز عن سد الاحتياجات الأساسية لهم والتي يحتاجونها لتحقيق كرامتهم الإنسانية.

### أهمية البحث :

ان أهمية البحث تنأتى من كون ان الفقر هو احد المشكلات الاجتماعية التي تؤدي الى عدم استقرار المجتمع والى كثرة حالات جرائم السرقة والاعتداءات فضلاً عن انتشار ظاهرة التسول والتي تعد من الظواهر التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي تعطي انطباعاً عن سوء توزيع الثروات وسوء التخطيط للبرامج التي تسهم في مكافحة الفقر والبطالة، اذ ان ظاهرة الفقر ظاهرة خطيرة تهدد الأمن الاقتصادي للفرد والذي يعد أحد أوجه الأمن الإنساني، مما يتطلب اتخاذ اجراءات ملائمة للتخفيف من هذه الظاهرة، ومن هذه الاجراءات قانون شبكة الحماية الاجتماعية الذي يساهم في تقديم الدعم للفئات والشرائح التي تعاني من ضعف قدراتها وتدني امكاناتها الذاتية التي تحول بينها وبين استغلال الفرص المتاحة، اذ انه يستهدف اشباع جملة من الحاجات الإنسانية المادية والاجتماعية والنفسية لكي تحفظ حالة التوازن في المجتمع وتخفف احتمالات التوتر وما ينجم عنها من صراعات وتوترات. لذا فان أهمية البحث تكمن في الفاء الضوء على دور شبكة الحماية الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة الفقر في العراق.

**أهداف البحث :**

يهدف البحث الى ما يأتي :

- تسليط الضوء على برنامج شبكة الحماية الاجتماعية بكونه أحد أوجه الرعاية الاجتماعية وعلاقته بتحقيق الأمن الانساني والذي يهدف الى تحقيق نوع من الأمن الاقتصادي للفئات المحتاجة والضعيفة داخل المجتمع.
- توضيح ما هي شبكة الحماية الاجتماعية ومن هي الفئات المشمولة بهذه الشبكة
- توضيح أهم اهداف شبكة الحماية الاجتماعية
- تحديد أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق قانون شبكة الحماية الاجتماعية
- توضيح العلاقة بين الأمن الانساني الذي تهدف الى تحقيقه الشبكة وبين حقوق الانسان وذلك لان تحقيق الامن الاقتصادي وهو أحد مجالات الأمن الانساني، هو من اهم الحقوق التي تمهد لتحقيق الحقوق الأخرى للفرد

**المبحث الأول : المطلب الأول / المفاهيم الأساسية للبحث والمفاهيم ذات العلاقة بالبحث****أولاً : شبكة الحماية الاجتماعية : - Social Safety nets -**

هي آليات وإجراءات مؤسسية وغير مؤسسية، رسمية أو طوعية أهلية تهدف الى تقديم الدعم لفئات وشرائح معينة في المجتمع تعاني من ضعف قدرتها على المشاركة في حياة المجتمع إما بسبب نقص الفرص المتاحة لها أو بسبب هشاشة منزلتها، وتدني إمكاناتها الذاتية التي تحول بينها وبين استغلال الفرص المتاحة ( أو عدم توفر الفرص أصلاً) ومن ثم فإن تلك الشبكات تستهدف اشباع جملة من الحاجات الإنسانية المادية والاجتماعية والنفسية لكي نحفظ حالة التوازن في المجتمع وتخفف احتمالات التوتر وما ينجم عنها من صراعات وتوترات. (٤)، وبعض الباحثين يعرف شبكة الحماية الاجتماعية، بأنها نسق منظم من الخدمات والبرامج التي تستهدف تزويد الأفراد والجماعات بالمساعدات المادية والعينية لتحقيق مستويات مناسبة من النواحي الصحية والمعيشية ودعم العلاقات الاجتماعية لهؤلاء الأفراد والجماعات بما يمكنهم من تطوير قدراتهم ومستويات حياتهم على نحو ينسجم مع احتياجاتهم مع ملاحظة الاختلاف في التطبيق من بلد الى آخر، ففي الولايات المتحدة يشير مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية الى برامج التمويل الحكومي الذي يوفر مساعدات اقتصادية للعاطلين والأشخاص غير القادرين على العمل. بينما ينصرف المفهوم في بلدان أخرى الى المعوقين والفقراء والايتمام ومن في حكمهم (٥)،

وتعد شبكة الحماية الاجتماعية آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرشحة لتخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة للعولمة والانتقال الى اقتصاد السوق. . وشبكات الأمان الاجتماعي ليست بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة وإنما مكملة لها. (٦)

وهناك بعض الباحثين من يفرق بين مفهوم شبكة الحماية وبين مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي إذ عدت المفهوم الثاني أوسع اطاراً وتعدداً من المفهوم الأول، إذ ان شبكات الأمان الاجتماعي تتألف من عدة منظومات رسمية وطوعية أهلية وهي ذات مرجعيات متنوعة بعضها ديني وبعضها الأخر عشائري أو قانوني يعبر عن التزامات رسمية فضلاً عن ان قسماً منها عام شامل لكل المواطنين والأخر أقل عمومية ويشمل فئات معينة منهم في حين ان هناك قسماً ثالثاً يشمل فئات خاصة ذات حاجات معينة مثل الفقراء والمعاقين والايتمام ومن في حكمهم (٧)، لذا ينظر كثيرون الى شبكات الامان الاجتماعي بوصفها آليات لإشباع حاجات فئات وشرائح معينة في المجتمع، سواء من خلال تمكينها أو تقديم العون المنظم لها. بينما يعتقد آخرون أن نظم الأمان تقع في فئتين أحدهما التأمينات الاجتماعية وثانيهما المساعدات الاجتماعية ولكلا النظر يتبين مبرراتها. ومن الضروري أن تكون شبكات الأمان والضمان الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الناس كمواطنين لا كمجرد رعايا، وبالأخص في مراحل التحولات الكبرى التي تعيد ترتيب أولويات المجتمع، وتؤثر عميقاً في ثقافته وفي تصورات مواطنيه حول حاضرهم ومستقبلهم. (٨) وان كل شبكات الأمان الاجتماعي سواء كانت نظماً للمساعدة، أم الضمان الاجتماعي أم برامج التمكين المختلفة، تستهدف الحفاظ على حالة من التوازن الحركي في بنية المجتمع، وبالأخص في مراحل التحول السريع، او في

المراحل التي يواجه فيها المجتمع ضغوط مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو كوارث بيئية لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة (٩). لذا تعد شبكات الأمان آلية مجتمعية لحماية فئات من السكان تعاني من نقص في قدراتها على المشاركة في حياة مجتمعاتها والعيش بمستوى أنساني مقبول ومن تلك الفئات النساء المعيلات لأسرهن، والمشردون، والمسنون الذين يفتقرون الى الرعاية الأسرية، والعاطلون، والمعوقون وغيرهم. لذلك تتعاظم أهمية شبكات الأمان في ظروف الأزمات ومنها تلك التي شهدتها المجتمع العراقي خلال السنوات الماضية والتي تعاظم تأثير بعضها، وأستجد بعضها الآخر في الوقت الحالي، علما أن الأوضاع الحالية لشبكات الأمان الاجتماعي، مثل نظم الرعاية الاجتماعية والخدمات الايوائية ونظم المساعدة وغيرها لا تتناسب مع دخول المجتمع العراقي مرحلة إعادة الاعمار والتوجه نحو اللامركزية الإدارية واقتصاد السوق، مما يعمق الحاجة الى تطوير تلك الشبكات من النواحي البنيوية والوظيفية. (١٠)

أما شبكة الحماية الاجتماعية فهي نمط أو شكل من أشكال شبكات الأمان يشمل بصفة خاصة الفقراء أو معدومي الدخل بسبب البطالة أو العوق، ومن ثم فان الشبكة هي إجراء مؤسسي منظم، مدعوم تشريعيا، يعبر عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، ويستهدف تحقيق الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى لمن يعاني من الافتقار لهذا النمط من الأمن. (١١)

وقد شهد العراق ظهور شبكات وطنية مهمة، وبالأخص خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كما شهد في الوقت نفسه مشكلات جسيمة ترتبت على الحراك السكاني الواسع باتجاه المدن الرئيسية الى جانب سوء الإدارة التنموية للموارد، مما كان سببا في اتساع ظاهرة الفقر جغرافيا وبشريا فضلا عن تعاظم الآثار السلبية التي يؤدي إليها، من حيث الافتقار الى العدالة في توزيع ثمار التنمية، ومن حيث التصور المضخم للدور الذي تلعبه الدولة في مجمل حياة المجتمع. (١٢)

**ثانيا : الأمن الإنساني :** شاع مفهوم الأمن الإنساني - Human Security - وطغى على مفاهيم أخرى كالأمن الاجتماعي والأمن الوطني، وبالأخص بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الذي أكد على أن جوهر الأمن الإنساني يكمن في التهميش - Vulnerability - (١٣) إذ ظهر هذا المصطلح كجزء من منظومة المفاهيم الكلية للتنمية - Holistic Paradigm - الذي تبلور في اطار دراسات الأمم المتحدة من قبل السيد محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من قبل الاقتصادي المعروف أمارتيا صن (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨) وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار المفاهيمي، مع مقترحات لسياسات وإجراءات معينة، وتلك كانت نقطة البداية لأطلاق هذا المفهوم.

لقد أعلن محبوب الحق وآخرون، معنيون بهذا المفهوم عام ١٩٩٤ تلك الفكرة ضمن حوارات الدائرة المستديرة المسماة "اقتصاديات السلم" - Economics of Peace - المنعقدة في كوستاريكا في كانون الثاني ١٩٩٠. إذ قدمت في تلك الطاولة إشارات واضحة وصريحة تؤكد أن فترة ما بعد الحرب الباردة تحتاج الى مفهوم جديد للأمن العالمي متزامنا مع أهداف السياسة الخارجية والدفاعية التي تغيرت من أمن الحدود والقضايا العسكرية الى توفير الأمن للأفراد من العنف الاجتماعي والكرب الاقتصادي والتحقيق والتدهور البيئي. وذلك يتطلب مزيدا من الاهتمام لسبر أغوار المسببات الرئيسية لفقدان الأمن الشخصي، والمعوقات التي تقف أمام الأفراد لأدراك الإمكانيات الكامنة عند الأفراد وقد سلط التقرير الضوء على تلك التحديات في الأجواء التي أعقبت الحرب الباردة والتي اتسمت بانخفاض نسبة الانفاق في المجال العسكري وتأكيد المحتوى السلمي الذي يعزز من وجود التنمية الإنسانية ويخفف من حالة اللاتوازن في الجوانب الاقتصادية والبيئية.

ان التقرير الدولي لعام ١٩٩٤ شمل سبعة جوانب إضافية أخرى عندما توضع بشكل موحد تعكس الاحتياجات الأساسية للأمن الإنساني : الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي، والأمن السياسي. (١٤)

وعرّفت مفوضية الأمن الإنساني هذا المفهوم بكونه يعني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامّة وبناء قواهم وطموحاتهم، كما يعني خلق النظم السياسية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم.

وبما أن مفهوم الأمن الإنساني ظهر عشية تفكك الاتحاد السوفيتي وانهار جدار برلين. لذا نرى ان هذا المفهوم يؤكد على أمن الناس بدلا من التأكيد على أمن الدول فقط مما يعني إيلاء أهمية أكبر للأسباب التي تؤدي الى عدم تمتع الأفراد بالأمن والمعوقات التي تحول دون أدراك الإمكانات الكاملة للأفراد. (١٥)

ان مفهوم الأمن الإنساني يتقارب وبدرجة كبيرة جدا مع مفهوم " الأمن الاجتماعي " Social Security - - وبحسب تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فإن الأمن الاجتماعي هو مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها سواء أكانت من صنع الانسان كالأزمات المالية والانهيار الاقتصادي أو طبيعية كالجفاف والقط والأوبئة. (١٦)، أي ان مفهوم الامن الاجتماعي يمتاز بشموليته، وتعدد أوجهه، وتداخل متغيراته، الى حد يمكن معه القول، ان أي وجه من وجوه الأمن في مجتمع معين، لا ينفك ولا ينفصل، في نهاية الأمر، عن أمن المجتمع بمعناه العام المركب.

ويمكن استخدام هذا المفهوم من زاوية تنموية اقتصادية، فيعد الأمن الاجتماعي أحد ثمارها، حيث تنمو مدخلات الأفراد وتحسن اوضاعهم المعاشية. ويعد مفهوم التأمينات الاجتماعية أحد المصادر المهمة التي تؤمن للمواطن وضعا يشعر فيه بالأطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته، كما يمكن تناول المفهوم من زاوية البحث في حالات الجريمة والسلوك الانحرافي، وفي حالات الصراع الطبقي والعنصري والديني، وقد يتناول من جانب المحاولات المنظمة التي تقوم بها جماعات معينة لتشويه ثقافة مجتمع ما وغرس قيم غريبة فيه. وتظهر الكثير من الأدبيات ان مفهوم الأمن في اللغة العربية يشير الى السلامة، والله تعالى هو المؤمن لأنه أمن عباده من أن يظلمهم والأمن هو ضد الخوف، والأمنة هي الأمن ومنه قوله تعالى : "أمنة ناعسا". وفي العلوم الاجتماعية، يشير المصطلح الى ظرف تتحقق فيه السلامة أو الضمان المالي الذي هو شكل من أشكال الاستثمار، أي ان المعنى المباشر للأمن يطابق معنى السلامة - Safety - والغياب التام للخطر المادي أو الاحتماء منه. وهذا هو المعنى الرئيسي الذي ينسب الى مصطلح الأمن الوطني National Security - من قبل علماء السياسة، كما أنه أساس المعنى الذي ينسب لمفهوم أمن الفرد. وقد يشير المصطلح الى المؤسسات أو الوكالات التي يتركز اهتمامها على امن الدولة، والاستخدام الأحدث والأكثر شمولاً لمصطلح الأمن يربط بين غياب القلق النفسي أو الحماية منه.

وقد يتطابق مفهوم الأمن مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فإن الأمن الاجتماعي مفهوم يشير الى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر. (١٧).

فمفهوم الأمن الاجتماعي يرتبط بحالات الاضطراب والقلق الذي يتجاوز حدود الفرد، فهو يمثل حالة تمزق وانهار في نظام العيش من ناحية. كما انه، من ناحية أخرى، علامة تهبؤ مستعد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي. ان حالة القلق هذه تغلب عليها صفة عدم التنظيم ويكون السلوك فيها مرنا وفعالاً، من خصائصه النشاط والفعالية. فقد انهارت الروتينيات المعتادة من النشاط والعمل وأصبح الأفراد في حالة تسيب واستعداد مفرط للتأثر بالحوادث والمنبهات تأثراً عميقاً.

ان مقولة الاجتماعي تعني كل ما يتجاوز حدود الفرد الى الجماعة، ومن ثم يمس العلاقات النمطية أو المبنية - Established - اجتماعياً. ومن ثم فإن فرداً يشعر بالتهديد نتيجة عداء شخصي لا يمثل حالة تدخل ضمن مفهوم ( الاجتماعي )، غير ان تعدد الأفراد المهديين يعني ان الوضع أصبح متعلقاً بدائرة أوسع تتجاوز دائرة الفرد. وهذا لا يعني أننا نهمل ما هو سيكولوجي ونعزله عما هو اجتماعي. فالأمن في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة، وبعيد عن القلق والاضطراب، وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، ومن أهم أسباب اطمئنان المرء على نفسه وماله وثقته باحترام حقوقه واحساسه بالعطف والمودة

ممن يحيطون به، ولذلك يركز البعض على مفهوم الضمان الاجتماعي كمرادف لمفهوم الأمن مشيراً الى أصناف الناس التي تحتاج الى ذلك الضمان، وان تحقيق تلك الأسباب يتصل في الواقع بقدرة مؤسسات المجتمع على أداء وظائفها. (١٨)

### ثالثاً : السياسة الاجتماعية : "Social Policy"

هي نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية، وتتبع السياسة الاجتماعية من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها، وتؤثر السياسة الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه. (١٩) هذا وتتضمن السياسة الاجتماعية خطط وبرامج الحكومة المتعلقة بالتعليم، والرعاية الصحية، الجريمة والإصلاح، الأمن الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية. كما تعرف بانها تلك الأنشطة والمبادئ الخاصة بمجتمع ما التي تحدد طريقة تدخل العلاقة بين الأفراد وتنظيمهم، الجماعات، المجتمعات المحلية والمؤسسات الاجتماعية (٢٠)، أي ان شبكة الحماية الاجتماعية هي جزء من السياسة الاجتماعية التي تتبعها الحكومة لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة التي يتعرض لها افراد المجتمع. والتي بدورها تقلل من حالات الانحراف وجرائم السرقة وغيرها من المشكلات التي تنجم عن الفقر.

### رابعاً : التنمية البشرية : "Human Development"

هي عملية توسيع خيارات الناس. أو كما عرفها أحد خبراء الأمم المتحدة : هي تنمي لا تولد فقط نموا اقتصاديا ولكنها توزع منافعه بالتساوي وهي تعيد بناء البيئة بدلا من تدميرها وهي تؤهل البشر بدلا من تهميشهم وتوسع اختياراتهم وفرصهم وتسهل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم انها تعطي الاولوية للفقر في تنمية موائمة للفقر وموائمة للطبيعة وموائمة للنساء والأطفال ولخلق فرص العمل وهذه التنمية تحتاج الى بيئة مواتية لتحقيقها. (٢١) والتنمية البشرية هي جزء من التنمية الاجتماعية والتي تعني الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي. (٢٢)

**خامساً : البيئة المواتية للتنمية :** وتعني توفر الشروط التي تجعل عملية التنمية متواصلة، من خلال جهد مؤسسي فعّال، واستثمار نزيه للموارد، وتخطيط عقلائي، ومتابعة، وتقويم يشخص المعوقات ويضع البدائل، واردة سياسية تعبر عن حاكمية رشيدة، تحفظ للناس حقوقهم، باعتبار أن التنمية حق لهم، وان مشاركتهم فيها، أحد أسباب نجاحها، واردة لتلتزم بمبادئ التنمية ذاتها كالعدل والانصاف والتمكين، وتقيم علاقات تعاون متوازنة مع الدول الأخرى وتضع أمن الناس في أولويات قائمتها. (٢٣)

ان ضمان تمتع الناس، جماعات وأفرادا، بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من غير تمييز هو مسؤولية مجتمعية شاملة، والطريقة الأسلم لتحقيق هذه الحقوق هي ضمان امتلاك الناس العناصر التي تمكنهم من المساهمة بأنفسهم في توفير حاجاتهم والتمتع بحقوقهم في بيئة مساعدة ( سياسات اقتصادية واجتماعية، واطار سياسي تشريعي ). ، الا ان تحقيق ذلك هو عملية متدرجة ومتعرجة وممتدة في الزمن. (٢٤)

### المبحث الثاني : شبكة الحماية الاجتماعية في العراق

ان الحماية الاجتماعية في الوقت الحاضر وبهذه الدرجة من الوضوح والتوسع انما يأتي من طبيعة التطور البشري والتراكم الحضاري بحيث يمكن القول ان هذا العصر هو عصر التخصص والتقنين والتشريع، الا ان ذلك لا يمنع وجود نصوص قديمة، ففي ارض العراق التي ابتدعت قوانين اورنمو وشريعة حمورابي حيث تتأصل الوحدة في صلب التنوع، تطورت مرجعيات التعامل الانساني مع البشر، فكان للمسيحية والاسلام أثرهما البارز في ايجاد مظلات امان اجتماعية مؤثرة مثل الاوقاف والصدقات والجمعيات

والهيئات الدينية، ولقد كان لهذه المظلات وشبكات الامان وظائفها الفاعلة في المجتمع، ومنذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ بدأ مسير العمل الاجتماعي من جديد واعتمدت أساسا على الانشطة الطوعية ذات الطابع الديني، وظهرت جمعيات غير حكومية لتقديم خدمات لأصناف المحتاجين - مثل المعوقين والارامل والايتم - مثل جمعية الامل وجمعية الخدمات الدينية والاجتماعية، وجمعية حماية الاطفال وغيرها. مع ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد تأسست عام ١٩٣٩، فان جهودها ظلت محدودة جدا، وظل العمل الاجتماعي يتسم بطابع المساعدة المؤقتة الفاقدة للمضمون التنموي. (٢٥)

غير ان المجتمع العراقي شهد حدوث نقلة نوعية فمع الحصول على (٥١%) من ارباح شركات النفط مطلع الخمسينات، ثم تشكيل مديرية عامة للخدمات الاجتماعية وتشريع قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ وقانون الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٣ وقانون الاصلاح الاجتماعي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١، وصاحب ذلك منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي انحسار العمل الاجتماعي التطوعي وربط المعاهد الخاصة بالرعاية الاجتماعية بوزارة العمل، لذا يعد قانون الرعاية الاجتماعية اول أهم شبكة حماية اجتماعية في العراق. (٢٦)

ونتيجة لتعرض المجتمع العراقي الى سلسلة من الحروب والنزاعات العسكرية والحصار الاقتصادي الشامل في عام ١٩٩١، والتطورات السياسية التي حدثت بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣ وما رافقهما من سوء للأوضاع الامنية، كل هذه الظروف أدت الى ضعف الدورة الاقتصادية وتراجع خدمات التنمية الاجتماعية والتخطيط البشري وتصدع مؤسسة الاسرة العراقية ن وانتشار البطالة بشكل كبير خاصة بعد حل المؤسسات الامنية والجيش وبعض الوزارات، وبسبب الاعمال الارهابية انتشرت بشكل واسع حالات الترمل والمعاقين والمهجريين والمطلقات. (٢٧)

كل تلك الظروف جعلت من قانون الرعاية الاجتماعية غير قادر وحده على حل كل تلك المشكلات فكانت الحاجة ملحة الى تبني مفهوم الحماية الاجتماعية، لذا فقد بدأ العمل بتطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١، وذلك على وفق جدول للإعانة الاجتماعية يستند الى حجم الاسرة. حيث شمل هذا النظام مجموعة من الشرائح الاجتماعية الجديدة، والعاطل عن العمل، والمكفوف، والمصاب بالشلل الرباعي بغض النظر عن العمر، والعاجز كليا، واليتيم، والقاصر، والطالب المتزوج المستمر على الدراسة لحين التخرج من الدراسة الجامعية الاولية، وأسرة النزول المودع، وأسرة المفقود والعاجز بسبب المرض أو الشيخوخة (رجلا أو امرأة)، والعاجز عن العمل بسبب الاعمال الإرهابية بنسبة عجز ٥٠% فاكثر، والارملة والمهجورة والسجناء في سجون القوات الامريكية، وكل من تنطبق عليه الضوابط. (٢٨)

ان شبكة الحماية الاجتماعية في العراق : هي شبكة أمان رسمية، أي انها وضعت، وتنفذ من قبل جهة رسمية هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما انها تمول من الميزانية العامة للدولة ولا تعتمد على أي مصدر غير رسمي، كالتبرع من اية جهة كانت، ومع انها رسمية، الا انها لم تطرح كبديل لأي شكل من أشكال التضامن التقليدي ( الاسري والعشائري والديني وغيرها) بل هي اجراء مؤسسي يعزز ذلك التضامن، ويدعم اهدافه ولا يلغيه، كما انه في الوقت نفسه ليس بديلا لما يمكن ان تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات وما تمثله من شبكات أمان ( مثل المنظمات التي تقدم مساعدات عينية أو نقدية مادية أو خدمات ابوائية مؤسسية، أو خدمات طبية وغيرها. (٢٩)

لقد تم تخصيص (٥٠٠) مليار دينار عراقي من قبل الحكومة العراقية ضمن موازنة عام ٢٠٠٦، لتنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لمساعدة الطبقات الفقيرة والمهمشة لتجاوز الآثار الجانبية لعمليات الاصلاح الاقتصادي، اذ تهدف شبكة الحماية الاجتماعية الى المحافظة على القوة الشرائية للطبقات المتضررة من جراء سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية والرفع الجزئي لمواد البطاقة التموينية، أي بمعنى التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي مع استهداف الطبقة الاكثر تضررا من جراء رفع اسعار المشتقات النفطية أو مواد البطاقة التموينية. (٣٠)

لقد تم العمل بقانون شبكة الحماية الاجتماعية في العراق على وفق جدول الاعانة الاجتماعية المستند الى حجم الاسرة (٣١)، ووفق المعايير المستخدمة عالميا في تحديد الفقر، فقد تم استخدام معيار (١) دولار في اليوم الواحد، اي ان الاشخاص الذين دخلهم (١) دولار في اليوم يقعون ضمن خط الفقر. (٣٢)



## الجدول (١) يوضح سقف الاعانة الشهرية المقدمة للأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر \*

## حجم الاسرة

حجم الاسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر
سقف الدخل للإعانة الاجتماعية (أعلى مستوى للإعانة في حالة انعدام الدخل)	٦.٠٠٠٠	٩.٠٠٠٠	١٢.٠٠٠٠	١٤.٠٠٠٠	١٦.٠٠٠٠	١٨.٠٠٠٠

## المطلب الأول : الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية:

ان تعليمات الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية لا تلغي القواعد التي قام عليها قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، بل هي بدلا من ذلك توسع الافق المفاهيمي للقانون، كما توسع اطاره لشمول فئات لم يكن يستهدفها. (٣٣) وعليه فان الفئات التي شملتها شبكة الحماية الاجتماعية نجد بعضها منها في قانون الرعاية الاجتماعية وهذه الفئات هي :

١- الارملة أو المطلقة ولها ولد قاصر يعيش معها فاذا تزوجت استحق ولدها راتب الرعاية الا اذا انتقل ولد المطلقة الى حضانة ابيه. ب- اليتيم القاصر  
ج- العاجز عن العمل تماما بسبب المرض أو بسبب الشيخوخة.

وقد اتسع نطاق الاستهداف ليشمل فيما يتعلق بالفقرة (أ) أعلاه الولد المعاق البالغ العاجز عن العمل كليا، كما أضيف الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الجامعية الأولية اذا لم يكن له معيل مكلف بالإنفاق عليه قانونا، كما أضيفت أسرة النزول أو المودع اذا أدى مدة محكوميته على سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية، كما أضيف المصاب بالشلل الرباعي والكفيف  
أما تعليمات الشبكة فقد استهدفت اضافة لما تقدم كل من الأسرة عديمة الدخل أو ذات الدخل الواطئ، ويقصد بالأسرة ذات الدخل الواطئ التي لا تستطيع من خلال وسائلها الخاصة تأمين احتياجاتها الاساسية والتي يقع دخلها دون (٥٠٠٠٠) دينار، والأسرة معدومة الدخل هي الأسرة التي تعيش في فقر مدقع، أما اطنة الدخل فهي تعيش في فقر نسبي.

كذلك شملت العاقل عن العمل وعرفته الشبكة، انه الشخص الذي أتم الخامسة عشرة من العمر ولم يكن مستمرا على الدراسة وان يكون مسجلا في قاعدة بيانات العاطلين عن العمل في أحد مراكز التشغيل. (٣٤)  
وايضا شملت الشبكة الانسان المعاق، وعرفته بأنه كل شخص نقصت قدراته أو انعدمت عن العمل أو الحصول عليه أو الاستقرار فيه بسبب نقص في قابليته العقلية أو النفسية أو البدنية. يذكر ان قانون الرعاية الاجتماعية صنف المعاقين من حيث طبيعة العوق ومن حيث القدرة على العمل مؤكدا على مبدأ التمكين Empowerment والرعاية. (٣٥)

ويعد اصدار تعليمات آليات وضوابط الشمول لعام ٢٠٠٨، تم شمول الأسر المهجرة وضحايا الارهاب، وأسرة المعتقل لدى القوات الاميركية.

## المطلب الثاني : أهداف شبكة الحماية الاجتماعية

ان نظام شبكة الحماية الاجتماعية يهدف الى تحقيق الأمن الاجتماعي وهو أحد ركائز العمل الاجتماعي بمفهومه المتكامل الأبعاد، وبأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، فهو يهدف الى دعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع، ولتحقيق التوازن الاجتماعي تسعى جميع الدول وخاصة العربية منها الى حل المشكلات الاجتماعية على أسس تشريعية ومؤسسية اضافة لسعيها الى تحقيق التكافل الاجتماعي والتعاون من خلال العمل الخيري وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا، وشمول الفئات المحتاجة بالرعاية الاجتماعية ومتابعة تأهيلها ودمجها اجتماعيا من خلال العمليات الهادفة الى تحقيق التنمية الاجتماعية والتي هي ضرورية لتحقيق الاستقرار الحياتي والأسري والمجتمعي عن طريق (٣٦) :

- ١- اشباع الحاجات الاساسية لأعضاء المجتمع كافة.
  - ٢- دعم القيم الايجابية في المجتمع التي تضمن الاستقرار الاجتماعي كالقيم الدينية، وقيم التكافل والتأكيد على دور الأسرة في ترسيخ هذه القيم.
  - ٣- تمكين الفئات المحتاجة من اشباع حاجاتها من خلال اتاحة القروض الانتاجية وتطوير أحوالها المعاشية والتعليمية.
  - ٤- الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي مثل البطالة وال فقر والتهميش الاجتماعي
- وعلى ذلك نجد ان الاهداف المباشرة التي تسعى الى تحقيقها شبكة الحماية الاجتماعية من خلال تطبيقها هي ما يأتي :
- ١- مساعدة العائلات الأكثر فقرا وتعرضا للضرر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة.
  - ٢- مساعدة الأطفال على التمتع بصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة وبناء رأس مال بشري عن طريق تحويلات مالية مشروطة وبرامج غذائية.
  - ٣- مساعدة المعاقين والمنكوبين جراء الحروب بتقديم الاغاثة النقدية لهم وتمكينهم من الحصول على اجهزة اعادة التأهيل.
  - ٤- انشاء فرص عمل جديدة مؤقتة وأخرى دائمية عن طريق اشغال عامة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة
  - ٥- تحسين امكانيات فرص العمل للعاملين عن طريق الوساطة في التوظيف وتنمية المهارات والحصول على قروض لإنشاء مشاريع صغيرة تسهم في تحسين دخل الأسرة. (٣٧)

### المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية

يعد انشاء شبكة الحماية الاجتماعية من الخطوات المهمة لإصلاح المجتمع وانهاده من الفقر الذي نتج عن الحروب السابقة والحصار الاقتصادي الذي كان مؤثراً على الطبقات الفقيرة، وأدى ايضا الى توسيع دائرة الفقر ونشوء الطبقة في المجتمع وانقسام المجتمع الى طبقة فقراء واغنياء فضلا عن مظاهر الارهاب التي زادت من عدد العوائل الفقيرة وجعلت نسبة كبيرة من السكان تعيش ضمن خط الفقر. (٣٨)

ان لتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية آثار اجتماعية مهمة فيما لو تم تطبيقها بشكل مدروس وعادل ومن هذه الآثار ما يأتي :

- ١- خلق حالة من الاستقرار النفسي والأمن الاجتماعي للعوائل المهددة بسبب انعدام الدخل.
  - ٢- القضاء على مظاهر التسول في الشارع أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل كبير في المجتمع العراقي.
  - ٣- تشجيع التعليم فيما يخص الأطفال والتقليل من مظاهر التسرب من المدارس نتيجة عمل الأطفال وتركهم الدراسة.
  - ٤- تدريب العاطلين عن العمل وفتح دورات تدريبية لهم قد تساهم في خلق عمالة مدربة تمتاز بالكفاءة العلمية تؤهلهم للدخول الى سوق العمل في المستقبل.
  - ٥- منح القروض الصغيرة للعوائل يولد دخولا جديدة ويخلق نواة لمشاريع كبيرة قد تهدف الى خدمة المجتمع.
  - ٦- ايجاد علاقة مهمة بين المواطن والدولة، حيث يشعر المواطن ان الدولة مهتمة به وتسعى الى توفير سبل العيش له وهو بالمقابل يسعى الى خدمة بلده قدر ما يستطيع.
- أما فيما يخص الآثار الاقتصادية الايجابية التي يؤدي اليها تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية، والتي تؤثر بشكل مباشر على المواطن فيمكن تحديدها بما يأتي :
- ١- استهداف أصحاب الدخل المعدوم ومنهم أعانات نقدية مما يزيد من القوة الشرائية لتلك الشريحة من المجتمع ومن ثم خلق دخول جديدة لتنشط الاقتصاد.

- ٢- تدريب القادرين على العمل ومن ثم خلق عمالة مدربة قادرة على الدخول الى سوق العمل، مما يقلل نسبة البطالة الموجودة في العراق.
- ٣- التقليل من حالات التشرد والتسول وبذلك تتم المساهمة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- ٤- منح سلف لإقامة مشاريع صغيرة ومن ثم المساهمة في خلق نشاط اقتصادي جديد يسهم في تنمية الاقتصاد العراقي.
- ٥- تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستهداف أصحاب الدخل القليلة ومحاولة خلق حالة من المساواة بين أفراد المجتمع.
- ٦- الحد من ظاهرة التسرب من التعليم، والذي يعد موردا مهما من الموارد التي تهيب الكفاءات العلمية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والمشاركة فيها. (٣٩)

### المبحث الثالث : مفهوم الأمن الانساني ومجالاته

#### أولا : الأمن الانساني كمفهوم

برز مفهوم الأمن الإنساني مؤخرا، كمحاولة لفهم المخاطر التي تواجه العالم، لأن مكونات هذه المخاطر تتحدى مفهوم الأمن التقليدي، وذلك بالتركيز على أن موضوع الأمن يجب أن يكون الفرد، بدلا من الدولة، لأن اعتبار الفرد النقطة المركزية في الأمن، يساعد في ثبات الأمن الوطني، والأمن الإقليمي والأمن العالمي. (٤٠)

بداية استخدام المفهوم (لناحية التسمية )، حسب تقارير الأمم المتحدة، كانت في خطة السلام التي دعا إليها أمين عام الأمم المتحدة بطرس غالي العام ١٩٩١، الا ان المفهوم لم يأخذ أبعاده المعقدة والمختلفة الا مع تقرير لجنة الأمن الإنساني الصادر عام ٢٠٠٣، وعرفت فيه الأمن الانساني بكونه " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شأنها تعزيز الحريات الأساسية والإشباع الانساني ". أما "الحماية"، فتكون عبر ايجاد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية اقتصادية وعسكرية وثقافية، تمنح الشعوب سبل البقاء والعيش الكريم. (٤١)

ويعد مفهوم الأمن الإنساني وكما ورد في تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة العام ١٩٩٤، هو حجر الزاوية الأساس في الدراسات التي تليت حول هذا الموضوع، والذي مازال يثير الجدل في ان تأمين الانسان يتطلب تحريره من الحاجة (Free From Want)، وتحريره من الخوف (Free From Fear)، ويرى من يؤيد وجهة النظر هذه ان اجهزة الأمن التقليدي ووسائطه، اذا ركزت على حماية المواطن والمجتمع من الأخطار التي تهدد استمرار بقائه (Survive)، أكثر من تركيزها على الأخطار التي تهدد الدولة – الأمة، فان العالم سيكون مكانا أكثر أمنا. (٤٢)

وكمفهوم محدث يحاول أن يجيب عن التعقيدات والتحديات الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وأن يعبر عن الحالات المتصاعدة من العنف داخل الدول وبينها، فضلا عن قضايا الفقر والتهديدات البيئية والصحية والاتجار بالبشر والسلاح والمخدرات. وكلها انواع جديدة من المشكلات تتجاوز مفاهيم الأمن التقليدية المتمركزة حول الدولة ومهامها التقليدية في حماية الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. (٤٣) حيث لم يعد التهديد العسكري يشكل التهديد الأوحيد لأمن الفرد والمجتمع والدولة ن والفاعل في الساحة الانسانية والدولية لم يعد يتمثل بالدولة فقط، فهناك المنظمات الحكومية والاقليمية والدولية، فضلا عن المنظمات الدولية غير الحكومية التي ظهرت لمواجهة التحديات والمخاطر الجديدة التي تتسم بالدمار الشامل وهي تقع خارج نطاق سلطة الدولة من حيث النشوء والحركة، كمنظمات الارهاب الدولي وعصابات الجريمة المنظمة وشبوع الأوبئة كالإيدز والتلوث البيئي وانتشار الفقر والبطالة وتنامي سلبيات العولمة، فهذه الموضوعات وغيرها اصبحت مصادر حقيقية لتهديد الأمن القومي والأمن الانساني بنفس الوقت اذ تستنزف الامكانيات والطاقات لأجل محاصرتها وتلافي أخطارها(٤٤)

لذا فان مفهوم الأمن الانساني يركز على الانسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، اذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما. (٤٥)

ويرتكز مفهوم الأمن الانساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الانسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، ويمكن تحقيق الأمن من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، وان التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الانسان الأساسية، فتحقيق الأمن الانساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الانسان وحياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وعلى الرغم من أن الأفكار التي تشكل أساس أو دعامة مفهوم الأمن الانساني تركز على الفرد كوحدة تحليل، إلا أنها تدخل في اعتبارها ما وراء الدولة وتتفق مع الاقترابات الحديثة في دراسات الأمن والسلم الدوليين التي تقوم على امن وسلم أي دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى، فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو الا أن يكون جزءاً من أجزاء البناء الأمني المتكامل، وبمعنى ان أي نظام عالمي آمن ومستقر يبني أمنياً من أسفل (الأفراد) الى أعلى (العالم)، ومن ثم فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. (٤٦)

### ثانياً : مجالات الأمن الإنساني

ان مفهوم الأمن الانساني بات متعدد الأبعاد ويعبر عن التصدي لأنواع متعددة من التحديات والتهديدات، لذا فان برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) في تقريره العام ١٩٩٤ (والذي أعده الوزير الباكستاني د. محبوب الحق) لفت الانتباه الى مفهوم الأمن الانساني وضرورة توسع مجاله ليشمل المضامين والمجالات الآتية :

١- الأمن الاقتصادي : يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج

ومدفوع الاجر أو عبر شبكة مالية عامة وأمنة. (٤٧)، ومن أهم التحديات التي تواجه تحقيق الامن الاقتصادي، هي البطالة وعدم توفير العمل اللائق الذي يكون من نتائجه عدم توفر الدخل للأسرة أو قلة الدخل أو عدم كفايته لتوفير متطلبات الأسرة فيؤدي بها الى العيش في مستوى متدن مما تنعكس آثاره على المجتمع والفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (٤٨)

٢- الأمن الغذائي : ويتحقق الأمن الغذائي بحصول الفرد في كل وقت على غذائه الأساسي

والضروري، وبالنسبة للأمم المتحدة فان توافر الغذاء ليس هو المشكلة، بقدر ما هي في توزيعه، ونقص القدرة الشرائية عند الأفراد، ومن هنا يرتبط معالجة هذه المشكلة بتأمين الدخل المناسب للفرد، وتأمين الأمن الاقتصادي. أي ان مجرد انتاج الغذاء، غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي للأفراد، اذ يندم هذا النوع من الأمن في حال تعذر شراء الأغذية المتوافرة من قبل الناس وتعذر تجهيزها وتوزيعها وفي حال عدم سلامة الأغذية التي يستهلكونها. (٤٩)

ان لمشكلة انعدام الأمن الغذائي ابعادا عدة تنشأ نتيجة نقص الغذاء وفي مقدمة ذلك صحة الانسان وعيشه، اذ يعد الانتقال الى الطاقة الكافية في النظام الغذائي من أكثر مشكلات التغذية في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث ان أوجه النقص في العناصر الغذائية الدقيقة تسبب أمراضاً خطيرة تنعكس على أداء افراد المجتمع كله، ومن جانب آخر فان انعدام الأمن الغذائي له ابعاد على المستوى الاقتصادي وتتحدد في العلاقة بين معدل نمو الانتاج الغذائي وبين هيكل السكان من حيث نسب السكان الريفيين حيث انخفاض مستوى المعيشة والدخل. (٥٠)

علما ان توفير الغذاء والقضاء على الفقر المدقع والجوع كان الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي أعلنته الأمم المتحدة عام ١٩٩٠.

٣- الأمن الصحي : ويهدف الى ضمان الحد الأدنى من الحماية والوقاية من الأمراض وطريقة الحياة

غير الصحية. والصحة كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (WHO) هي حالة تمتع الفرد بكامل العافية البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد خلوه من المرض أو العاهة. (٥١) وبالنسبة الى الأمم المتحدة، فان التهديد لصحة الانسان، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، يظهر عند الأفراد الفقراء، وبالأخص في الأرياف وبين الأطفال، وهذا يعود الى سوء التغذية، وعدم توفر العلاج الطبي والأدوية والمياه النقية وايضا الى عدم توفر الرعاية الصحية الضرورية. (٥٢)

- ٤- **الأمن البيئي** : ويهدف الى حماية الفرد من تخريب الطبيعة على المديين القصير والطويل، من قبل بعض الدول مما يؤدي الى تدهور البيئة، كما ان تلوث الهواء والاحتباس الحراري الناجم عن البيوت الزجاجية، والمصانع وغيرها يعتبران من أهم تهديدات البيئة وحياة الفرد.
- ٥- **الأمن الشخصي** : ويتوجه الى حماية الفرد من العنف الجسدي الواقع عليه من الدولة أو من خارجها، كذلك يهدف الأمن الشخصي الى حماية الفرد من الاعتداء الداخلي، أو من قبل بعض المنحرفين الراشدين، وبالنسبة الى أكثر الناس فإن أكبر مصادر القلق على الأمن الشخصي تتمثل بالجريمة، وبالأخص جرائم العنف.
- ٦- **الأمن الاجتماعي** : ويعني حماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية، والقيم، ومن العنف الطائفي والاثني فالمجتمعات التقليدية وبالأخص التي تنتوع فيها الطوائف والقوميات تكون غالبا مهددة. (٥٣) ومن المعلوم ان معظم الناس يستمدون أمنهم بانتمائهم الى جماعة سواء كانت أسرة أم مجتمع محلي أم منظمة أم جماعة عنصرية أم عرقية يمكن أن توفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعات توفر ايضا المساندة العملية، فنظام الأسرة الممتدة مثلا يوفر الحماية للأفراد الأضعف. (٥٤)
- ٧- **الأمن السياسي** : ويهتم بتحقيق حياة الانسان في مجتمع يحترم حقوقهم الانسانية وحماية الكيان السياسي للدولة كدولة حرة ذات سيادة بما يضمن ديمقراطية الحياة السياسية في التعددية والانتخابات والعمل والمعارضة السلمية ويدخل ضمن هذا النوع من الأمن الامن السياسي الداخلي بتنوعاته والأمن السياسي الخارجي بأنواعه. ومن المعروف ان انتهاك حقوق الانسان يصبح أكثر شيوعا خلال فترة القلاقل السياسية وبالتوازي مع قمع الأفراد والجماعات، كذلك تلجأ الحكومات الى فرض الرقابة على الأفكار ووسائل الاعلام. (٥٥)
- وهناك نوع آخر من الأمن أضيف الى مجالات الأمن الانساني الا وهو الأمن الجندي.
- ٨- **الأمن الجندي** : ويشير هذا المفهوم الى التفرقة بين الذكور والإناث على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثرا بالقيم السائدة. يهدف هذا المفهوم الى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم فيما عدا وظائفهم الجسدية المتميزة جنسيا، يمكن أن يتغير بمرور الزمن وتبعا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة، وبما ان مفهوم الأمن الانساني يؤكد على قدرة الناس وضرورة مشاركتهم في عملية التنمية وان لا تقتصر على فئات معينة من الناس دون غيرهم، فتغيب العدالة والمساواة ويحرم الفقراء والفئات الضعيفة ومنها المرأة من هذه المشاركة. (٥٦) فلا بد من اشراك المرأة لتؤدي دورها في عملية التنمية دون انتقاص لهذا الدور.

### ثالثا : الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان

ان الربط بين حقوق الانسان والأمن الانساني يثير قضية العلاقة بين المفهومين وما بينهما من التقاء أو اختلاف، وانضواء أو شمول، فاذا كانت حقوق الانسان مفهوما مركبا شاملا لمنظومة متكاملة ذات تعريفات متشابكة متقاطعة لا تخلو من التعقيد في مستوى التحليل، فإنها اجمالا، تمثل مفهوما متفقا عليه مبدئيا من حيث هو قيمة انسانية جوهرية، ولا يكاد يحصل اختلاف الا في مستوى التطبيق والانجاز وعندما يحصل التناقض بين الشعار والممارسة.

أما مفهوم الأمن الانساني، فإنه يبدو قديما جدا اذا اعتبرنا مفهوم الأمن، لكن ربط الأمن بالإنسان، يعطي المفهوم بعدا جديدا، في حاجة الى التحديد والتدقيق ولا سيما من حيث علاقته بمفهوم حقوق الانسان. مفهوم الأمن قديم جدا، فاذا عدنا الى النص القرآني، وجدنا مادة (أمن) ترد في صيغ شتى مئات المرات، بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا نسبيا والسبب في ذلك، هو انها المادة التي اشتق منها الأيمان، فالأمن في الاصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير وبالله، ومنه جاء الايمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنهما من راحة النفس. فاذا استثنينا مفاهيم الايمان والأمن والأمانة وهي الطاغية في النص القرآني، فان كلمة الأمن وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة أمنين، ومنها اثنتان ذكر فيهما الأمن في مقابل الخوف :

"وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا" (الآية ٥٥، من سورة النور)  
 "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به" (الآية ٨٣ من سورة النساء. (٥٧) هذا المعنى القديم لم يتغير جوهرها، لكن الذي تغير اليوم هو تفرع الدلالة الأصلية وتعددها بحكم دخول المفهوم في شبكة علاقات جديدة من أبرزها شبكة مفاهيم حقوق الإنسان، مما جعل الأمن يقترب بالإنسان مولدا مفهوما جديدا. هو مفهوم الأمن الانساني وهو مفهوم لا نجد له تحديات دقيقة وإنما نحاول تحديده من خلال استعمالاته المختلفة في السنين الاخيرة حتى يمكن لنا أن نبين نوعية علاقته بحقوق الانسان، وبالأخص أنه قد دفع في بادئ الأمر شعارا تلا شعارات أخرى مثل " استراتيجيات الحاجات الانسانية، واعادة التوزيع والنمو، والفقر المدقع، وغيرها"، هذه الشعارات رفعت هروبا من الاقرار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى أطراف حكومية وغير حكومية الى تجنبها، ولذلك لم يحصل تقدم في هذه الحقوق مواز للحقوق المدنية والسياسية من حيث الاقرار المبدئي.

هذه المواقف اتضحت بشكل مكشوف في مؤتمر فيينا ١٩٩٣، حيث حصل انقسام حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية. (٥٨)

ان مفهوم الأمن الانساني مازال في بداية التكريس وعندما ننظر نجد ان المكونات التي يقترن بها الأمن متعددة ومتنوعة، تشمل ميادين تبدو في الظاهر انها متباعدة، وتكاد تتوالى خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ومن أقدم مكونات الأمن الانساني هو الأمن الغذائي الذي يتفرع عنه مفهوم السيادة الغذائية ومن أحدثها الأمن الحيوي والأمن الثقافي والأمن السياسي. الخ  
 ونستنتج من ذلك ان التطور قد حصل في اتجاه التركيب من المصطلح المفرد "الأمن"، الذي اتخذ بعدا سياسيا دوليا بإحداث مجلس الأمن في اطار منظمة الأمم المتحدة، الى المركبات التي اتخذت شيئا فشيئا تندمج ضمن مركب الأمن الانساني الذي يتفرع الى:

- ١- أمن انساني اقتصادي واجتماعي يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والفقر والجوع والمرض.
  - ٢- أمن انساني ثقافي يشمل حماية الثقافات المتعددة وتراثها وحق كل مواطن في التمتع بها وحقه في التعلم.
  - ٣- أمن انساني مدني وسياسي يشمل جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن، ويمكن أن يضاف اليها الأمن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي.
- هذه الأصناف من الأمن الإنساني تتقاطع في ثلاثة مستويات:
- مستوى الفرد
  - مستوى المجموعة الوطنية
  - المستوى الدولي

يتبين لنا من ذلك بأن مكونات الأمن الإنساني قد تداخلت بشكل كبير مع منظومة حقوق الانسان، رغم أن هذه المنظومة ليست مغلقة وإنما تتميز بانفتاحها وحرابتها، وظهور مفاهيم جديدة ثرية فيها، مثل الحق في التنمية، والحقوق الثقافية علما ان منظمة اليونسكو قد صادقت منذ عام ٢٠٠١، على الإعلان العالمي حوا التنوع الثقافي. (٥٩)

ان مفهوم الأمن الإنساني من حيث هو حق، أي الحق في الأمن بمفهوم الأمن الشامل يمكن إقحامه ضمن منظومة حقوق الانسان، كما يمكن أن نعتبر ان احترام حقوق الانسان يحقق شعوره بالأمن، وفي هذه الحالة يكون تحقيق الأمن الانساني نتيجة لتكريس حقوق الانسان، ولكن من جهة أخرى اذا تقلصت حقوق الانسان أو غيبت في حالة غياب الأمن، أصبح الأمن عاملا من عوامل تنمية حقوق الإنسان.

أما اذا استتب الأمن دون ان تحترم حقوق الانسان، نتيجة القمع الشديد فان هذا الأمن يكون في هذه الحالة أمنا مزيفا أو مؤقتا، أما العكس فلا يكاد يوجد، وإنما تبين الأحداث في كل زمان ومكان أنه اذا اختل الأمن، كانت حقوق الانسان اولى الضحايا. (٦٠)

نستنتج من ذلك أن هناك ترابطاً متيناً بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني انطلاقاً من الدلالة الأولى للأمن مروراً بالدلالات الفرعية جميعاً، فالتناسب بينهما قوي جداً إلى درجة أن الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، شرط حقوق الإنسان وغايتها في ذات الوقت. (٦١)

فالأمن الإنساني يعني بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد. وهذا هو الفرق الجوهرى بينه وبين مفهوم حقوق الإنسان، ورغم أن البعض قد يتصور أن كليهما يعني الشيء ذاته ممثلاً في ضرورة توافر حد أدنى من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية كافة بصرف النظر عن النوع، أو الدين أو الجنس، بيد أنه في واقع الأمر توجد مجموعة من التباينات بين المفهومين، فإذا كان مفهوم حقوق الإنسان يركز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواجب توافرها للأفراد، فإن في مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق وترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعات واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال إعلانه من شأن بعض الحقوق وذلك وفقاً لأجندات وحالات متباينة، ففي حالت الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة تصبح الأولوية في تلك الحالة للتركيز على حماية الأفراد من آثار الحروب والنزاعات، بينما في حالات الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تصبح الأولوية لتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد.

كما يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على كونه يخطو أبعد من مفهوم حقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الإنسان في أغلب الأحيان - يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق الإنسان كاتفاقيات حقوق الطفل أو المرأة أو اللاجئين وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواء أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي. إلا أننا نجد مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسي، فمفهوم الأمن الإنساني يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر. (٦٢)

إن سياسات ونظم الحماية الاجتماعية تتزايد في أهميتها التاريخية بالارتباط مع تطور الوعي الاجتماعي بأهمية ثقافة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالمواد ٢٢- ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضمن تعبيرات واقعية للرفاهية الاجتماعية التي لا يمكن أن تتمتع بها غير المجتمعات المستقرة ذات الحياة الكريمة الهادئة. (٦٣)

فالحق في الضمانة الاجتماعية القائمة على أساس انتفاع الفرد بالحقوق الاقتصادية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته نمواً حراً ولكل شخص الحق في العمل وحرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضي يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، ولكل فرد الحق في الحصول على أوقات للراحة والفراغ، ولكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى معقول من المعيشة بحيث تتوافر له ولأسرته الرعاية الصحية ومستوى معيشي جيد، وكذلك حق الضمان في حالات التعطل والمرض والعجز والتراكم والشيخوخة أو غير ذلك من العجز عن تكسب العيش لأسباب لا يستطيع التحكم فيها ولكل فرد حق التعلم، ويجب أن يكون مجانياً في مرحلته الأولى على الأقل، كما يجب أن يكون إلزامياً.

إن هذه المواد المختارة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليست الإطار القانوني للاستحقاقات البشرية في العصر الحديث وإنما هي دليل دقيق للوصول إلى مستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي الناجم عن التمتع بشبكة واسعة من أنشطة الحماية الاجتماعية التي يعود نجاح تطبيقها إلى الاستقرار الاجتماعي، وهذا الفهم لدور نظم الحماية الاجتماعية ينطلق من كونها أداة فعالة للتعبير عن حقيقة العلاقة الجدلية بين الاستقرار والحرية من جهة، وبين الأمن وحقوق الإنسان من جهة أخرى. (٦٤)

#### المبحث الرابع : السياسة الاجتماعية ودورها في التخفيف من حدة الفقر في العراق

هناك من يرى أن السياسات الأكثر فاعلية للتخفيف من أعباء الفقراء وتحسين معيشتهم تتمثل في تحقيق التوازن بين مزايا السوق وبين استمرار دور الدولة لتعظيم هذه المزايا، ذلك أن كثيراً من الدراسات

والتجارب تبين صعوبة الأخذ بالجانبين نظام السوق أو تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ففي ظل اقتصاد السوق تسود نظرية الاقتصاد الجزئي وسوء توزيع الموارد والدخول في حين ان تدخل الدولة يقود الى سيادة نظرية الاقتصاد الكلي والعمل على اعادة توازن الموارد وتقليل فجوة الدخل. (٦٥) واذا كان هناك ثمة محاولات مبدئية لرسم أي سياسة اجتماعية تستهدف معالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما، فإن ذلك يتطلب أدرجاها ضمن منظومة تنمية متكاملة تشمل باقي مكونات الاصلاح من سياسات اقتصادية وثقافية وسياسية. (٦٦)

ان تقرير التنمية البشرية العالمية لعام ١٩٩٠، أكد على الحكومات أن تقلل من نسبة الفقر أو تحدد الطريقة التي تؤثر بها سياستها على الفقر، فإنها بحاجة الى أن تقلل الكثير من كاهل الفقراء، فالسياسات التي تستهدف الفقراء مباشرة نادرا ما تنجح الا اذا عرفت الحكومة من هم الفقراء وكيف يستجيبون للسياسات وبيئتهم (٦٧). أي ان هناك آليات واجراءات ينبغي ان تتبعها الدولة من اجل التخفيف من حدة الفقر في المجتمع ولتحقيق الحماية الاجتماعية للأفراد.

### المطلب الأول : آليات الحماية الاجتماعية

ان تطبيق نظام الحماية الاجتماعية ما هو الا تجسيد لمفهوم الدولة الراعية أو كما يسميها البعض (الابوية )، وذلك لتبنيها سياسة اجتماعية هادفة الى تلبية احتياجات المواطنين الأساسية الا ان الدور الرعائي (الابوي ) للدولة أخذ بالانخفاض في ظل فلسفة الانفتاح والعولمة والخصخصة، مما ولد مشاكل كالعنف، والطلاق، والفقر، والبطالة، والجريمة، وزيادة أعباء المرأة لتعدد أدوارها، تراجع قدسية مؤسسة الزواج، زيادة مظاهر التهميش الاجتماعي مما يتطلب دعم نظام الحماية الاجتماعي بمجموعة من شبكات امان اجتماعية تخفف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض دور الدولة الأبوي. (٦٨)

وهنا يظهر تأثير السياسة الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية اذ اصبحت السياسة الاقتصادية في العراق ومنذ نهاية التسعينات وازدادت بعد أحداث عام ٢٠٠٣، تعمل تحت ضغط الأزمة البنوية الشاملة التي فرضت على صانعي السياسة الاقتصادية الشروع بإصلاحات اقتصادية تهدف الى احداث تغيير البنوية الاحادية للاقتصاد العراقي، وتقليص اعتماده على العوائد النفطية بصورة رئيسة، والضغط المتولد عن نقل المديونية الخارجية، وضغط مؤسسات التمويل الدولية وتحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تطالب الحكومة بالالتزام بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية لصندوق النقد الدولي، وضغط المتطلبات التمويلية الهائلة لإعادة الاعمار في العراق، هذه المجموعة من الضغوط تصب باتجاه ربط عملية اعادة الاعمار في العراق ببرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأجراء اصلاح اقتصادي يجعل من الاعتماد على السوق محورا للنشاط الاقتصادي وآلية لتوجيه الموارد، وما يتطلبه ذلك من تطبيق لسياسات الخصخصة بشكل يؤمن تضيق جذري لدور الدولة الاقتصادي ويعطي الأولوية للقطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وبذلك بات إخضاع البلاد لهذا النهج شرطا ضروريا لتخفيف عبء المديونية الخارجية الثقيل والحصول على معونة الدول المانحة والمؤسسات الاقتصادية.

ان معظم الاقتصادات النامية ومن بينها العراق، ما تزال تفتقد الى "معادلة تنمية ناجحة"، ويجب بالتالي وضع استراتيجية للخصخصة في اطار إقامة مثل هذه المعادلة، فيجب أن لا تكون الخصخصة غاية بذاتها، بل وسيلة من بين وسائل عديدة لتنشيط الوضع الاقتصادي، وفي هذا الخصوص نجد ان الاطار الصالح لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة هو ليس فقط تقوية شبكات الحماية الاجتماعية التي تخفف من حدة الفقر، بل يجب أن تدرج عمليات الخصخصة ضمن نظام متكامل لتنشيط الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه، فضلا عن آليات تهدف الى تمويل إعادة تأهيل اليد العاملة الفائضة من إيرادات الخصخصة نفسها وتحويل هذه اليد العاملة العاطلة الى منتجة من خلال إقامة منشآت جديدة مع الشركات المخصصة. (٦٩)

وتصنف الآليات التي يمكن من خلالها توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين الى :

١- آليات الحماية الاجتماعية التقليدية : وهي التي تتضمن وسائل قائمة على فكرة التضامن والتكافل، كالمساعدات الفردية والتعاون العائلي والتعاون الجماعي الخيري. كما تتضمن وسائل قائمة على فكرة الادخار، كالادخار الفردي، والتأمين الخاص، والتعاون الجماعي المهني، والتدراك الاجتماعي.



ب- آليات الحماية الاجتماعية الحديثة : وهي التي تتضمن وسائل قائمة على فكرة الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، فالضمان الاجتماعي نظام يخضع لسياقات التطور بسبب عدم استقرار حالة العمل وازدياد المخاطر اثناء العمل والاصابة بالأمراض المهنية، وهذا يؤكد ضرورة التركيز على برامج السلامة والصحة المهنية. (٧٠)

وعليه فالضمان الاجتماعي نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي يحددها القانون بحصولهم على اعانات نقدية أو عينية.

فالمساعدات الاجتماعية تدفع للأشخاص الذين لا يستطيعون أن يدفعوا أقساط التأمين الاجتماعي، لذلك فالنظام لا يشملهم، وكلما زادت التأمينات الاجتماعية قلت المساعدات وفي العالم كله يفضلون نظام التأمينات وليس نظام المساعدات، مع السعي الحثيث أن يكون هناك تعاون بين هيئات التأمين والمساعدات لمنع الازدواجية مع السعي الى ترسيخ أسس التكامل بين التأمين والمساعدة الاجتماعية. (٧١)

أما التأمينات الاجتماعية : فهو نظام تفرضه الدولة على الأفراد القادرين على دفع اقساط التأمين ضد المخاطر وحالات العوز حتى يحصلوا على الإعانات عند الحاجة، ويغطي هذا النظام المخاطر الآتية :

١- التأمين ضد الشيخوخة والعجز

٢- التأمين ضد الوفاة والترمل والتيتيم

٣- التأمين ضد البطالة

٤- التأمين ضد اصابات العمل

٥- التأمين ضد المرض

أما آليات تأمين شبكات الأمان الاجتماعية فتصنف الى :

١- آليات الحماية الاجتماعية الرسمية خارج نظم الحماية الاجتماعية التقليدية، وتهدف الى تقليل الفقر وتقليص احتمالات التعرض له وتحقيق أكبر قدر من المساواة من خلال تبني برامج للتعليم والتدريب وقد تكون موجهة ومركزة للأطفال الذين تسربوا من التعليم الى سوق العمل، ان شبكة الامان هذه هدفها القضاء على عمالة الأطفال بدعم الأسر الفقيرة التي لديها لطفال في سن التعليم.

ب- آليات الحماية الاجتماعية الرسمية ضمن نظام الحماية الاجتماعية التقليدية، وهذه الآليات من شأنها أن تدعم وتُفعل من شبكات الأمان الاجتماعي الهادفة الى المساعدة في البحث عن وظيفة، وشبكات أمان هادفة الى تبني برامج اعانات الأجور كآلية زيادة انتاجية العمال أو شبكات من شأنها أن تتبنى برامج لتمويل المشاريع الصغيرة لتساعدها على تخطي صعوبات مرحلة الانطلاق، الخ من شبكات ممكن ان تدخل في نطاق هذه الفقرة. (٧٢)

وعليه فالسياسة الاجتماعية في العراق لابد أن تنطلق من رؤية استراتيجية هادفة الى تحقيق الأمان والاستقرار الاجتماعي من خلال تطوير القوانين والتشريعات الاجتماعية مع الارتقاء بمضامينها، وبشكل يدعم وظائف الأسرة للقيام بأدوارها المجتمعية، وتمكين المرأة والدفاع عن حقوق الطفل والعجزة، والمرضى والأيتام، والعاطلين عن العمل، مع الاعتناء بالأسرة الأكثر احتياجا وصون حقوقها مع دعم الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لكي تتمكن من أداء دورها الفاعل باتجاه المشاركة الايجابية والاندماج الاجتماعي.

ان الدستور العراقي يعدّه المصدر الأساسي للتشريعات الاجتماعية قد اهتم بالأسرة والطفل والمرأة، اذ جاء في المادة (٢٩) من الدستور العراقي الجديد لسنة ٢٠٠٥، (ان الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على حياتها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية)، وفي نفس المادة وفي الفقرة (ب) جاء " ان الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم".

كما ان المادة (٣٠) وفي الفقرة الأولى منها جاء فيها " يقع على الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للفرد وأشار الى الطفل والأسرة بالتحديد وتوفير المقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة تؤمّن لهم الدخل المناسب والسكن المناسب. (٧٣)

**المطلب الثاني : "الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق"**

لقد وضعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبالتعاون مع البنك الدولي استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر في العراق، حيث اوضحت ان نسبة الفقر في العراق تبلغ ٢٣% من عدد السكان البالغ (٣٠) مليون نسمة أي بما يساوي حوالي (٧٠٠٠٠٠٠) سبعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر. لقد أعطت هذه الاستراتيجية مؤشرات حقيقية لمستويات الفقر والتفاوت من خلال قياس مستوى المعيشة وبناء خارطة الفقر باستخدام تحليل الفقر في العراق وملاحظته وأين يتركز ومدى التفاوت بين المحافظات والحضر والريف في كل محافظة، كما تناولت الأبعاد الرئيسية ذات الصلة بالفقر وهي التعليم والصحة والبنى التحتية والسكان والتحويلات الحكومية ضمن اطار الحماية الاجتماعية والحصة التموينية. أظهرت نتائج التقرير ان نسبة الفقر في العراق بلغت (٢٣%)، حيث يتركز في الريف بدرجة اعلى من الحضر وبلغت نسبة الفقر فيهما (٣٩%) و(١٦%) على التوالي، كما أظهر التقرير ان الفقر ليس عميقا اذ بلغت فجوة الفقر (٤,٥%) لكنها تزيد في الريف على ثلاثة أمثال ما هي عليه في الحضر. (٧٤)

تضمنت وثيقة الاستراتيجية خمسة فصول، تناول الفصل الأول مقومات بناء الاستراتيجية، من خلال وصف عملية اعداد الاستراتيجية ومنطلقاتها الأساسية، وهي التأكيد على الالتزام الحكومي لما له من أهمية قصوى في محاور الاستراتيجية كافة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك (بوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل) لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تنظر الاستراتيجية الى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب، وتتبنى مبدأ استهداف الفقراء وبناء منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للتخفيف من الفقر في الحاضر وبين تخفيض أعداد الفقراء على المدى البعيد وهذه الاستراتيجية توفر فرصا للحوار الواسع حول تشخيص وفهم مصادر النمو الاقتصادي وعلاقته بتقليل الفقر.

وتناول الفصل الثاني من الاستراتيجية، التحديات التي تواجهها الاستراتيجية وهي ضمان الأمن والاستقرار وضمان الحكم الرشيد وعدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو والتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الفقراء، إذ أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية الى ارتفاع متوسط الانفاق الأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود من (١٣%) عام ١٩٩٣ الى (٢٩%) عام ٢٠٠٧، والى مضاعفة الانفاق الأسري على النقل، حيث ارتفع من ٥% الى أكثر من ١٠% لعامي ١٩٩٣ و٢٠٠٧ على التوالي بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وهنا تبرز أهمية اعتماد اجراءات تراعي الفقراء بالتخفيف من الآثار السلبية لتلك الاصلاحات على مستوياتهم المعيشية، وكان احد اهم تلك الإجراءات استحداث نظام شبكة الحماية الاجتماعية والبدء بتطبيقه منذ ٢٠٠٥/١٢/١ (٧٥).

كما تطرقت الاستراتيجية الى تقدير خط الفقر الوطني ومؤشرات الفقر المشتقة منه وخصائص الفقر وتوزيعه المكاني وعلاقة الفقر بالبطالة، فقد اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السرعات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي وبعتماد المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، وقدرت كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد ب (٣٤٢٥٠) ديناراً، ويساوي هذا خط فقر الغذاء، وقدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية ب (٤٢٦٤٦) ديناراً للفرد الواحد شهرياً، على أساس انفاق الأسر على الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية فان خط الفقر في العراق\* يساوي (٧٦٨٩٦) ديناراً للفرد في الشهر.

ويبينت الاستراتيجية ان توزيع الفقراء يتباين بين الحضر والريف، ففي الوقت الذي يسكن حوالي ثلثي السكان في الحضر، فان نصف عدد الفقراء يوجد في الريف، ما يكشف ان أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر.

ومن خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، اتضح ان الانشطة الاقتصادية لفقراء الريف تتركز في الزراعة والصيد بنسبة (٥٦%) والبناء والتشييد بنسبة (١٤%)، ويمتهدون مهناً لا تتطلب مهارة وتعليماً عاليين، كالحرف اليدوية (١٧%) والمهن الأولية (١٥%)، كما يعمل (٥٦%) من العاملين بعمر ١٠ سنوات فأكثر من دون اجر، غالبيتهم من النساء، وما يقارب من ثلثهم في الفئتين الأقر.

وتفاوتت المحافظات من حيث نسبة الفقر وفجوته، ففي حين يعد أكثر من (٤٠%) من سكان بعض المحافظات فقراء، فان نسبة الفقراء في محافظات اخرى تقل عن (١٠%) كما في محافظات اقليم كردستان. (٧٦)

وأوضح المسح ان (١٣%) من الفقراء يوجدون في محافظة بغداد وحدها، وحوالي (١١%) في محافظة البصرة، وترتفع نسبة الفقر على مستوى الريف. ومن اجل الوصول الى الهدف العام للاستراتيجية للتخفيف من الفقر تم تحديد (٦) محصلات أساسية ينبغي تحقيقها وهي دخل أعلى من العمل للفقراء وتحسين المستوى الصحي لهم، ونشر وتحسين التعليم، وبيئة سكن أفضل، وحماية اجتماعية فعالة، وتفاوت أقل بين النساء والرجال، ولكي تتحقق هذه المحصلات، تم تحديد مجموعة من المخرجات لكل محصلة. (٧٧)

أذا ان للاستراتيجية هدفا عاما هو تخفيف الفقر في العراق وهذا يتحقق من خلال المحصلات المذكورة التي جاءت افتراضات لمخرجات اعتمدت على دراسات الانشطة المختلفة في العراق. وبتطبيق هذه الاستراتيجية فانه من المتوقع تقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة (٣٠%) عما كانت عليه عام ٢٠٠٧.

وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، فان الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الأسر، سيضر بالفقراء كثيرا، وستتأثر الفئات الهشة (القريبة من خط الفقر) مما يهدد وقوعها في براثن الفقر، وسيؤدي الى ارتفاع نسبة الفقر على مستوى البلد من (٢٣%) الى (٣٤%)، وذلك طبقا لنتائج المسح. (٧٨)

يتضح لنا من خلال ما تقدم. ان السياسة الاجتماعية أصبحت ضرورة ملحة وأولية تنموية للتصدي لمشكلات الفقر والمسائل المهدة للمجتمع، ولمنظومة قيمه، ومن ثم لأمنه وتماسك نسيجه التي باتت تتطلب تصميم وصياغة سياسات اجتماعية واضحة الاطار والمفهوم والمضمون والأدوات والأهداف سياسات متكاملة وشاملة لجميع المجالات الاجتماعية القطاعية ( التعليم، الصحة، العمل. الخ ) والفئوية أي جميع شرائح المجتمع بحيث تؤدي الى تحقيق الاندماج الاجتماعي والأمن والاستقرار والعدالة لجميع أفراد المجتمع وقطاعاته، دونما أي تمييز.

فتطبيق هذه الاستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في العراق هو جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية بمفهومها التنموي الشامل.

ان السياسات الاجتماعية بها المفهوم التنموي الشامل : هي عبارة عن مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والاجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، والتي تهدف الى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق انجازات تنموية محددة تمس الفرد وجميع فئات وشرائح المجتمع في المجالات الاجتماعية المتداخلة، كالتعليم والصحة والتشغيل والسكن وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد، وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته. (٧٩)

### نتائج الدراسة :

- ١- ان شبكة الحماية الاجتماعية هي شبكة أمان رسمية، أي انها وضعت وتنفذ من قبل جهة رسمية هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما انها تمول من الميزانية العامة للدولة، ولا تعتمد على أي مصدر غير رسمي كال تبرع من أي جهة كانت، ومع انها رسمية الا انها ليست بديلا عن أي شكل من اشكال التضامن التقليدي (الأسري والعشائري والديني وغيرها ) بل هي اجراء مؤسسي يعزز ذلك التضامن كما انها ليست بديلا عما يمكن أن تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات ومساعدات كالخدمات الابوائية أو الخدمات الطبية أو المساعدات العينية أو المادية.
- ٢- ان شبكة الحماية الاجتماعية هي ليست بديلا عن قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، ولا تلغي القواعد التي قام عليها هذا القانون، وانما هي توسع الأفق المفاهيمي للقانون كما توسع اطاره لشمول فئات في المجتمع لم يكن يستهدفها.
- ٣- ان قانون شبكة الحماية الاجتماعية يهدف الى تحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه المتكامل الابعاد وبأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، فهو يهدف الى دعم الاستقرار

والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع، لا سيما وان مجتمعنا يمر بظروف وأزمات سياسية واقتصادية تنعكس على الواقع الاجتماعي، مما يتطلب الاحاطة بها وتقليل التوترات الناجمة عنها، والمتمثلة بكثرة أعداد الفقراء وانتشار ظواهر سلبية كالتسول والتسرب الدراسي، والسرقه، فضلا عن المشاكل الأسرية داخل الأسر نتيجة لتردي الحالة الاقتصادية للأسرة.

٤- ان قانون شبكة الحماية الاجتماعية على الرغم من انه يضم بعض الفئات التي شملها قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، الا انه شمل فئات جديدة، لم يكن يشملها القانون وهي، الولد المعاق البالغ العاجز كلياً عن العمل، والطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الجامعية الاولى اذا لم يكن له معيل مكلف بالإففاق عليه قانوناً، كما أضيفت اسرة النزول أو المودع اذا ادى مدة محكوميته على سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية، كما أضيف المصاب بالشلل الرباعي والكفيف. كما استهدفت الشبكة كلا من الأسرة عديمة الدخل أو ذات الدخل الواطئ، فضلا عن العاطل عن العمل والانسان المعاق. وفي عام ٢٠٠٨، صدرت تعليمات بشمول الأسر المهجرة وضحايا الارهاب، وأسرة المعتقل لدى القوات الامريكية.

٥- ان هناك علاقة وثيقة بين الأمن الانساني (والذي تسعى شبكة الحماية الاجتماعية الى تحقيقه من خلال تحقيق نوع من الأمن الاقتصادي للفقراء) وبين حقوق الانسان فالأمن الانساني بوصف حقا للأفراد يمثل مفهوم الامن الشامل والذي يمكن احكامه ضمن حقوق الانسان، كما ان احترام حقوق الانسان يحقق شعوره بالأمن، وفي هذه الحالة يكون تحقيق الأمن الانساني نتيجة لتكريس حقوق الانسان.

٦- ان هناك آثار اجتماعية واقتصادية كثيرة يمكن ان يتركها تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية، فيما لو طبقت بشكل مدروس وبعيد عن الروتين منها خلق حالة من الاستقرار النفسي والأمن الاجتماعي من خلال القضاء على كثير من الظواهر السلبية كالتسول والبطالة والتسرب الدراسي، فضلا عن خلق روح المواطنة لدى الأفراد. كما انها تساعد على زيادة القوة الشرائية لأصحاب الدخل المعدم، وخلق عمالة مدربة يمكنها ان تدخل الى سوق العمل، وتحقيق عدالة في توزيع الدخل وخلق حالة من المساواة بين أفراد المجتمع .

#### التوصيات:

من خلال هذا البحث المتواضع أود الإشارة الى بعض التوصيات التي يمكن أن يسترشد بها القائمون على السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار من المسؤولين. . وذلك للحد من الفقر والبطالة باعتبارهما آفة تهدد عملية التنمية البشرية، وتؤدي بالمجتمع الى ظهور مشكلات وظواهر اجتماعية معقدة تهدد البناء الاجتماعي يصعب علاجها فيما لو تركت دونما مواجهة واحتواء من قبل السياسة الاجتماعية. ومن أهم تلك التوصيات ما يأتي:

- ١- توفير الحماية الاجتماعية للعراقيين الذين تدهور مستوى معيشتهم الى درجات متدنية وذلك باستحداث بند في الميزانية العامة تحت أسم (مخصصات الضمان الاجتماعي)، ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء والمحتاجين، اذ ان التمويل الخاص بشبكة الحماية الاجتماعية لا يكفي الأعداد الهائلة من الفقراء.
- ٢- ولكي تضمن الدولة وصول الإعانات الى مستحقيها ولكي تتحول الدولة الى معيل لهؤلاء الفقراء لا بد من انشاء سوق للعمل يتضمن احصائيات دقيقة عن العاطلين أو العاملين جزئياً وعن ممتلكاتهم، حتى يمكن تخصيص مبالغ معقولة لهم على وفق قانون جديد للضمان الاجتماعي يشرع الى جانب انشاء جهاز فعال لتولي هذه المهمة المعقدة، فضلا عن أهمية التأكيد على بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيوخوخة بما يؤمن حداً أدنى معقولا من الدخل يسمح بالارتقاء بنوعية الحياة.

- ٣- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية، كالخدمات التعليمية والصحية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجاناً، وجعل التمتع بها حقاً شاملاً من حقوق المواطنة والإقامة على أرض البلد والمطالبة بإلغاء نظام التمويل الذاتي.
- ٤- معالجة أزمة السكن عبر الجمع بين مشاريع إسكانية تمويلها الدولة للفئات الضعيفة الدخل وتيسير الإقراض العقاري للفئات المتوسطة الدخل.
- ٥- محاربة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي الذي أصبح يشكل أحد أخطر معوقات التنمية ووضع إجراءات وقوانين لإيقاف أي تجاوز على الثروة العامة.
- ٦- لا بد من التأكيد على ضرورة أن يسبق ويرافق التحرير الاقتصادي في أي قطاع، وضع تشريعات وضوابط منظمة للسوق وقوانين تضمن حقوق العاملين وحرية التنظيم المهني والنقابي وتحفظ حقوق المستهلكين وتؤمن السيطرة النوعية على المنتجات والسلع المتداولة، فضلاً عن تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية للدولة في هذه العملية.
- ٧- المحافظة على نظام البطاقة التموينية وتحسين مكوناتها لأن الحصص الغذائية الموزعة تشكل شبكة معقولة لأمان الفقراء والمحتاجين ولحين بلوغ الوقت الملائم للاستفتاء عن هذا النظام في المستقبل مع تحسين الأوضاع الاقتصادية.

#### هوامش البحث:

- ١-د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سوسيولوجي، المعارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص٦١.
- ٢-علاء جلوب فهد، شبكة الحماية الاجتماعية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص٤.
- ٣-نفس المصدر، ص٤.
- ٤-د.كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الاهداف والمبادئ، بحث مقدم الى مؤتمر شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والآفاق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة، بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٦، ص٥.

#### 5-Lander Fried Walter, Introduction to social welfare N.Y.prentice hall1957,p81

- ٦-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٢٩.
- ٧-د.ناهدة عبد الكريم، الأمن الإنساني وشبكات الحماية الاجتماعية، مراجعة استطلاعية، بحث مقدم الى المؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والآفاق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة، بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٦، ص٤-٥.
- ٨-د.عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية، مصدر سابق، ص١٦٩
- ٩-المصدر نفسه، ص١٤٣
- ١٠-د.عدنان ياسين مصطفى، سيسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، ص١٩٠
- ١١-د.ناهدة عبد الكريم، مصدر سابق، ص٥
- ١٢-د.عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية، مصدر سابق، ص١٤٣
- ١٣-د.نفس المصدر، ص٨٠
- ١٤-نفس المصدر، ص١٧-١٨
- ١٥-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص٣
- ١٦-التنمية البشرية والأمن الإنساني، انترنيت <http://www.ahu.edu.jo/tda>
- ١٧-د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية مصدر سابق، ص١٣٢-١٣٣.
- ١٨-نفس المصدر، ص١٨٨-١٨٩.
- ١٩-د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٩٢.

- ٢٠- د. عبد العزيز عبد الله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج، ص١٩٨.
- ٢١- التنمية البشرية والأمن الانساني، مصدر سابق، انترنت.
- ٢٢- د. عبد العزيز عبد الله الدخيل، مصدر سابق، ص١٩٤.
- ٢٣- التنمية البشرية والأمن الانساني، مصدر سابق، انترنت.
- ٢٤- د. كريم محمد حمزة، د. عدنان ياسين مصطفى، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق المبادئ والأهداف، ورقة مقدمة الى الندوة العلمية المنظمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة، ص٢٠٠٦، ص٥.
- ٢٥- امال عز الدين رشيد، الأمن الانساني للأسرة العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨، ص٩٧-٩٨.
- ٢٦- د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٥)، ٢٠٠٣، ص٧١-٧٢.
- ٢٧- راضي محسن داود عن، شبكة الحماية الاجتماعية، مقال منشور في جريدة الصباح، مأخوذ من موقع الجريدة على شبكة الانترنت.
- <http://www.alsabaah.com/paper>.
- ٢٨- نفس المصدر السابق.
- ٢٩- د. كريم محمد حمزة، د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٦.
- ٣٠- علاء جلوب فهد، بحث عن شبكة الحماية الاجتماعية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص٢.
- ٣١- أمال عز الدين رشيد، مصدر سابق، ص١٠٨.
- ٣٢- علاء جلوب فهد، مصدر سابق، انترنت.
- ٣٣- د. كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الأهداف والمبادئ، مصدر سابق، ص٣-٤.
- ٣٤- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص٣.
- ٣٥- نفس المصدر، ص٣-٤.
- ٣٦- حيدر فليح الربيعي، نظام الحماية الاجتماعية ووسائل نجاحه، مقال منشور في جريدة الصباح، بدون عدد، مأخوذ من موقع الجريدة الالكتروني <http://www.alsabaah.com/paper.php>
- ٣٧- علاء جلوب فهد، مصدر سابق، انترنت، ص٣.
- ٣٨- علاء جلوب فهد، مصدر سابق، ص٩.
- ٣٩- نفس المصدر، ص٨.
- ٤٠- د. أحمد علو، البشرية في القرن الحادي والعشرون أخطار الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة الجيش، العدد (٢٧٦) في ٢٠٠٨/٦/١، والمنشور على موقع الانترنت <http://www.lebarmy.gov.lb>
- ٤١- حبيب معلوف، الأمن الانساني كمفهوم غير شامل، مجلة معاً، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي، العدد (٢٠)، كانون الأول ٢٠٠٩. <http://www.maana.ctr.org/magazine>.
- ٤٢- د. أحمد علو، مصدر سابق، انترنت.
- ٤٣- حبيب معلوف، مصدر سابق، انترنت.
- ٤٤- د. موفق الربيعي، الأمن القومي العراقي، الانسان اولاً، مجلة معكم ثقافية اجتماعية الكترونية. <http://ww.iraqcenter/vp/members/316.html>
- ٤٥- تحولات مفهوم الأمن - الانسان أولاً - مأخوذ عن الموقع الالكتروني <http://www.islamonline.net>
- ٤٦- نفس المصدر السابق.
- ٤٧- د. أحمد علو، مصدر سابق.
- ٤٨- أمال عز الدين رشيد، مصدر سابق، ص٥٢.

- ٤٩-د. عبد الغفور ابراهيم أحمد، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، مطبعة اليرموك، بغداد ١٩٩٩، ص١٢.
- ٥٠-نفس المصدر، ص١٩-٢٠.
- ٥١-د. أحمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص١٩٢.
- ٥٢-د. أحمد علو، مصدر سابق، انترنت .
- ٥٣-نفس المصدر.
- ٥٤-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ص١٣١.
- ٥٥-د. أحمد علو، مصدر سابق.
- ٥٦-آمال عز الدين رشيد، مصدر سابق، ص٦٨.
- ٥٧-القرآن الكريم، سورة النور وسورة النساء.
- ٥٨-د. الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص١٦٥.
- <http://www.aihr.org.tn>
- ٥٩-نفس المصدر، ص١٦٦.
- ٦٠-نفس المصدر، ص١٦٧.
- ٦١-نفس المصدر، ص١٦٨.
- ٦٢-مركز الامارات للدراسات والاعلام، تحت المجهر، مفهوم وقضايا الأمن الانساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين، بحث منشور على شبكة الانترنت.
- ٦١-نفس المصدر، ص١٦٨.
- ٦٢-مركز الامارات للدراسات والاعلام، تحت المجهر، مفهوم وقضايا الأمن الانساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين، بحث منشور على شبكة الانترنت. <http://www.emasc.com>
- ٦٣-كاظم شمخي عامر، مفهوم الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ص١٨.
- ٦٤-نفس المصدر، ص١٩.
- ٦٥-د. سالم توفيق النجفي، التجارب الاقتصادية في العراق، آثار تحولها الى سياسات السوق وأثر العولمة واعادة الهيكلة، دراسة في كتاب، دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٧٠٦.
- ٦٦-د. عدنان ياسين مصطفى، شبكات الأمان الاجتماعي العربية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس / السنة الثانية، ٢٠٠٠م، ١٤٢١ هجرية، ص٦٣.
- 67- UNDP- Preventing and Eradicating poverty, 1997, p43
- ٦٨-حيدر فليح الربيعي، نظام الحماية الاجتماعية ووسائل نجاحه، مصدر سابق، انترنت.
- ٦٩-فلاح خلف الربيعي، سبل تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية في العراق، الحوار المثمن، العدد ٢٣١، في ١٣/٨/٢٠٠٨، بحث منشور على موقع الانترنت
- <http://www.ahewar.org>.
- ٧٠-حيدر فليح الربيعي، مصدر سابق، انترنت.
- ٧١-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص١٥-١٦.
- ٧٢-حيدر فليح الربيعي، مصدر سابق.
- ٧٣-صباح صادق الانباري، دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، ط١، ٢٠٠٦، ص١٤.
- ٧٤-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، وثيقة منشورة على شبكة الانترنت.
- <http://www.samarracity.nett>

- ٧٥-أسامة مهدي، استراتيجيات من أربع مراحل لتخفيف فقر ٧ملايين عراقي، تحقيق منشور على شبكة الانترنت <http://www.concern.net>.
- ٧٦-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق.
- ٧٧-أسامة مهدي، مصدر سابق.
- ٧٨-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق.
- ٧٩-اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص٢٤.

### مصادر البحث :

#### أولاً: الكتب

##### -القرآن الكريم

- ١-د.سالم توفيق النجفي، التجارب الاقتصادية في العراق، آثار تحولها الى سياسات السوق وأثر العولمة واعادة الهيكلة، دراسة في كتاب، دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٢-د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سوسيولوجي، المعارف للطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
- ٣-د.عدنان ياسين مصطفى، سيسيولوجيا الانحراف في المجتمع الأزوم، عمان اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

#### ثانياً: القوانين

- ١--صباح صادق الانباري، دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، ط١، ٢٠٠٦.
- ٢ -وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، ٢٠٠٦.

#### ثالثاً: البحوث والمؤتمرات والنشرات

- ١-علاء جلوب فهد، شبكة الحماية الاجتماعية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- ٢-د.كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الاهداف والمبادئ، بحث مقدم الى مؤتمر شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والأفاق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة، بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٦.
- ٣-كاظم شمخي عامر، مفهوم الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- ٤-د.ناهدة عبد الكريم، الأمن الانساني وشبكات الحماية الاجتماعية، مراجعة استطلاعية، بحث مقدم الى المؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والأفاق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة، بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٦.

#### رابعاً: الدوريات

- ١-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.
- ٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.
- ٣-راضي محسن داود عن، شبكة الحماية الاجتماعية، مقال منشور في جريدة الصباح، مأخوذ من موقع الجريدة على شبكة الانترنت.
- ٤-د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والأفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٩٥)، ٢٠٠٣.
- ٥-د. عدنان ياسين مصطفى، شبكات الأمان الاجتماعي العربية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس / السنة الثانية، ٢٠٠٠م، ٢١٤ هجرية.



خامسا: الرسائل والأطاريح

١-امال عز الدين رشيد، الأمن الانساني للأسرة العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨.

سادسا: المعاجم

١-د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٧٠  
٢-د.عبد العزيز عبد الله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج.

سابعاً: مصادر الانترنت

١-التنمية البشرية والأمن الانساني، انترنت <http://www.ahu.edu.jo/tda>  
٢-أسامة مهدي، استراتيجية من أربع مراحل لتخفيف فقر ٧ملايين عراقي، تحقيق منشور على شبكة الانترنت.

<http://www.concern.net>

٣-د. أحمد علو، البشرية في القرن الحادي والعشرون أخطار الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة الجيش، العدد(٢٧٦) في ٢٠٠٨/٦/١، والمنشور على موقع الانترنت <http://www.lebarmy.gov.lb>  
٤-د. الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، بحث منشور على شبكة الانترنت.  
٥-تحولات مفهوم الأمن – الانسان أولاً – مأخوذ عن الموقع الالكتروني

<http://www.islamonline.net>

٦-حبيب معلوف، الأمن الانساني كمفهوم غير شامل، مجلة معاً، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي، العدد (٢٠)، كانون الأول ٢٠٠٩. <http://www.maan.ctr.org/>  
٧-فلاح خلف الربيعي، سبل تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٢٣١١، في ٢٠٠٨/٨/١٣، بحث منشور على موقع الانترنت

<http://www.ahewar.org>.

٨-د. موفق الربيعي، الأمن القومي العراقي، الانسان اولاً، مجلة معكم ثقافية اجتماعية الكترونية.

<http://ww.iraq center/vp/members/316.html>

٩--مركز الامارات للدراسات والاعلام، تحت المجهر، مفهوم وقضايا الأمن الانساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين، بحث منشور على شبكة الانترنت. <http://www.emasc.com>  
١٠-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، وثيقة منشورة على شبكة الانترنت.

<http://www.samarracity.nett>

تاسعاً:

المصادر الانكليزية

- 1- Lander Fried Walter, Introduction to social welfare N.Y.prentice hall1957.
- 2- NDP- Preventing and Eradicating poverty,1997.

## Social Protection Net and Human Security in Iraq in The Frame of Social Politics

Asst. Instructor **Maha Raheem Salim**

Human right unit – college of engineering – Baghdad University

### Abstract

This study focuses on Social Protection Net in Iraq considered as one of the phases of social sponsorship taking care of the weak category inside society after the increased poverty such as begging, unemployment and theft... etc. which was a product of stricken poverty evoked by the events that Iraqi society have passed through. Accordingly, social sponsorship law number (126) 1980 was unable to solve those problems, there springs a need for building a social protection when the Social Protection Net law started working in Iraq on 1/12/2005 according to a schedule for social assistance depending on number of family members, including new social sections such as the unemployed, blind, orphans underage and other weak sections inside society.

This study sheds light on the law of Social Protection Net through its main sections. It aims at satisfying the basic needs of all slices of society, supporting the positive values which affirm social stability like religious values, coordination and role of family in supporting these values. In addition, it helps the weaker sections through productive loans, developing standards of living and education, and preservation from social problems that threaten social stability like poverty, unemployment and social exclusion.

It tackles the economic and social effects of applying the law of Social Protection Net such as psychological stability and social security for threatened families because of low income, eliminating or decreasing the phenomena of begging, decreasing elopement of pupils from schools to work, creation of trained body privileged by scientific qualifications, granting small loans to families to enact a new income that might evolve into big projects aiming at serving society, enhancing the citizenship through an important relation between citizen and state by which the citizen feels that the state cares of him in seeking to raise his standard of living, and he/she in turn seeks to serve his/her country as much as possible.

The economic effects include a certain of new economic activity contribute in the development of Iraqi economy through granting loans to start small projects, achieving equality in distributing income, decreasing the percentage of unemployment in Iraq by training them, and prepare a qualified body to lead and participate in the process of economic development.

Concerning human security it depends on economic security, for limited income families and the down trodden, as one of the fields of human security that is related to human rights through achieving security for every individual in society.

The fourth section deals with the role of social politics in diminishing poverty through mechanism of Social Protection and strategy on which it depends to reduce poverty line in Iraq.

The study ends with a bunch of findings and recommendations that enable decision makers achieve better results when they apply the law of Social Protection Net.